سنة امام المنتجات الاسرائيلية، بما فيها المنتجات الزراعية. في حين قامت السلطة بتقييد حركة دخول المنتجات الفلسطينية الى اسرائيل ضمن اضيق الحدود، وحسب مقتضيات المصلحة الاسرائيلية. لذلك، فقد وجد المنتجون في المناطق المحتلة انفسهم في مواجهة غير متكافئة مع المنتجين الاسرائيليين الذين يتمتعون بكل الميزات التمويلية والتكنولوجية الناتجة عن دعم وحماية الدولة لهم، والتي تصل في كثير من الاحيان الى حد تقديم دعم مالي مباشر او ضمان حد ادنى لمستوى الاسعار.

اما التغير الرئيسي الآخر فيما يتعلق بالتجارة (الزراعية وغير الزراعية على حد سواء)، فهو التقييدات الجديدة التي فرضت على حركة التبادل التجاري بين الضفتين الغربية والشرقية من الاردن. وبشكل عام، فإن سياسة سلطات الاحتلال من هذه الناحية تعمل على تشجيع حركة التصدير الى الاردن على اوسع نطاق بهدف الحصول على كميات كبيرة من العملة الصعبة التي يتسرب معظمها في نهاية الامر الى الاقتصاد الاسرائيلي. ومن شأن هذه العملية ان تفرغ السوق المحلي من جزء كبير من الانتاج المحلي وتفسح بذلك المجال امام المنتجات الاسرائيلية البديلة التي تعرض بأسعار لا يمكن منافستها.

وقد اسفرت هذه التغيرات في شروط وظروف التبادل التجاري للمناطق المحتلة، مع كل من اسرائيل والضفة الشرقية من الاردن، عن نتائج هامة جدا، ابرزها ان المناطق المحتلة اصبحت تشكل سوقا ضخما وبالغ الاهمية للاقتصاد الاسرائيلي، سواء بالنسبة للمنتجات الصناعية او الزراعية. ويتميز هذا السوق بأنه قريب جدا من المؤسسات الانتاجية، وبأنه لا يتمتع بأية حماية بسبب غياب السلطة الوطنية. لذلك، فقد اصبحت المناطق المحتلة تحصل على حوالي ٩٠ بالمئة من مجمل وارداتها من اسرائيل وتصدر لها ما بين ٦٠ - ٨٠ بالمئة من مجموع صادراتها. كما بلغ حجم الصادرات الاسرائيلية الى المناطق المحتلة حوالي ٢٠ بالمئة من مجمل صادراتها الى دول العالم الأخرى. ونظرا للطبيعة الكولونيالية لعلاقاتها التجارية مع المناطق المحتلة، فإن اسرائيل تحقق فائضا كبيرا بلغت قيمته حوالي ١٢٨ مليون ديناراً في سنة ١٩٨١ (انظر الجدول رقم ١٤). ويمكننا تصور الاهمية الكبرى لهذا الوضع بالنسبة لدولة كاسرائيل التي تعاني من مشاكل اقتصادية لا حصر لها، والتي تضطر لحماية اقتصادها المتدهور بأسوار عالية من الرسوم الجمركية والقيود الأمنية.

الجدول رقم (١٤)
ملخص لحركة التجارة الدولية للمناطق المحتلة
(سنة ١٩٨١، بالمليون دينار)

مجموع قيمة الواردات	من اسرائيل		من الدول الاخرى		من الاردن	
	زراعية	صناعية	زراعية	صناعية	زراعية	صناعية
الضفة الغربية	١٩,٢	١٠٩,٧	٠,٩	١٣,٣	٠,٠٦	٢,٤
قطاع غزة	١١,٣	٨٣,٩	٠,٨	٨,٥	—	—
المجموع	٣٠,٥	١٩٣,٦	١,٧	٢١,٨	٠,٠٦	٢,٤

ملخص الميزان التجاري	مع اسرائيل (عجز)		مع الدول الأخرى (عجز)		مع الاردن (فائض)	
	زراعة	صناعية	زراعية	صناعية	زراعية	صناعية
الضفة الغربية	١١,٦	٧٣,٤	٠,٩	١٢,٨	٨,٢	١٥,١
قطاع غزة	٣,٧	٣٩,٢	١,٦	٨,٥	٨,٥	٠,٠٤
المجموع	١٥,٣	١١٢,٦	٠,٧	٢١,٣	١٦,٧	١٥,١٤

Derived from the Statistical Abstract of Israel, 1982, p. 741. Conversion rate is IS 34.23 per Jordan Dinar.

يتبين من معطيات الجدول السابق ان حجم التجارة بين المناطق المحتلة والاردن يقل كثيرا عما هو عليه مع اسرائيل، فقد بلغت نسبة التبادل التجاري للضفة الغربية مع الاردن ١٦ بالمئة من حجم تبادلها مع اسرائيل، في حين بلغت هذه النسبة لقطاع غزة ٦ بالمئة فقط.

لدى دراسة الجداول التفصيلية لصادرات المناطق المحتلة الى الاردن وغيرها، نلاحظ أنها تتكون من عدد قليل جدا من المنتجات الزراعية والصناعية. فبالنسبة للصادرات من قطاع غزة، نجد أنها تكاد تقتصر كليا على الحمضيات. اما صادرات الضفة الغربية فإنها تتكون من ثلاثة منتجات صناعية هي السمن النباتي والصابون والحجارة، وثلاثة منتجات زراعية هي الحمضيات وزيت